مكانة المغرب العربي

في السياسة الخارجية الفرنسية

الأستاذ
أمين البار

الأستاذ
منير بسكري

الطبعة الأولى

2014م

الناشر

مكتبة الوفاء القانونية

محمول: 0020103738822 الإسكندرية

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة

كانت القارة الأفريقية محلاً للمنافسة بين القوى الدولية الكبرى لعهود طويلة، وبالأخص الشمال الإفريقي، وفي دراستنا هذه سوف نخص بالتمحيص نوع جديد من التفاعلات الدولية في منطقة جغرافية أو إقليم أقل ما يميزه كونه يتميز بالقرب الجغرافي بين أطراف هذا التفاعل.

إن الحديث عن تفاعلات في منطقة جغرافية تضم ضفتي البحر الأبيض المتوسط، يعني وجود جملة محددات تميز هذه العلاقة كالقرب الجغرافي، ووحدة التاريخ (الاستعمار، مستعمر واحد) إضافة إلى التشابكات الاجتماعية والثقافية من جهة ومن جهة أخرى المنظور أو التصور الفرنسي لمنطقة المغرب العربي وفق السياسة الخارجية الفرنسية العالمية(شراكة تعاون اعتماد متبادل).

ومن خلال ما سبق يتضح لنا المستوى الذي سنستعمله للتحليل وهو **المستوى الإقليمي**، الذي يساعدنا في فهم العلاقة ونتائجها بالدقة على غرار المستوى العالمي، وهذا لايعني نفي الأخير بل طبيعة العلاقة والتوجهات الجديدة في العلاقات الدولية تحتم علينا دراسة كل المستويات، إذن فلا يمكن الفصل بين سلوكات الفواعل وإستراتيجياتها التي تتبعها في السياسة الدولية ،وبالتالي سنحاول تحديد الإطار العام الذي تدور فيه هذه العلاقة وهذه التفاعلات .

وينتمي موضوع الدراسة إلى العلاقات الدولية الذي يدخل ضمن دراسة السلوك الخارجي للدول، حيث أن لدراسة العلاقات الدولية يجب دراسة السياسات الخارجية للدول.

والموضوع الذي بين أيدينا يتناول دور فرنسا اتجاه المغرب العربي ولدراسة الدور الفرنسي في المنطقة المغاربية يجب الوقوف على تفسيرات كلية للسياسية الخارجية و تفسيرات جزئية للسياسة الخارجية، و معرفة تأثير أين منها على السياسة الخارجية.

أسباب اختيار الموضوع:

نظرا لحساسية الموضوع و صعوبة التحكم فيه نظريا وعلميا، وعليه تظهر ذاتية الباحث في رغبة منه لدراسة السلوك المغرب العربي و معرفة أو قات نشاطه و مواقفه الغامضة،(و من جهة دراسته في أصعب أوقاته"الأزمة الداخلية). إلي جانب ذلك دراسة السلوك الفرنسي ومعرفة الآليات المتحكمة فيه.

أما الموضوعية تتمثل في رغبة الباحث في إثراء المكتبة الجامعية بخصوص العلاقات الفرنسية المغاربية، الرغبة في معرفة عوامل تراجع و تقارب العلاقات بين دور فرنسا التقليدي إزاء منطقة المغرب العربي.

المقاربة المنهجية:

يجمع الباحثون في العلوم الاجتماعية على عدم وجود منهج علمي متكامل، وحسب طبيعة الموضوع الذي يفرض تداخل العديد

من المناهج بحيث تساعد على تسليط الضوء على جوانب الموضوع والإلمام به، وقد اعتمدنا مجموعة من المناهج:

- **المهج التاريخي** : ذلك لدراسة العلاقات الفرنسية المغاربية تاريخيا و تتبعها والاستفادة من التجارب السابقة .
- **المنهج التحليلي**: وذلك بتحليل الاتفاقيات (الحوار المغاربي المتوسطي ،مشروع من أجل المتوسط ساركوزي) ومعرفة الآثار المترتبة عنها و تحليل المتغيرات الداخلية و الدولية .
- **المنهج المقارن**: ذلك من خلال مقارنتنا للعلاقات بين في فرنسا والمغرب العربي من خلال فترات مختلفة. إلى جانب مقارنة المساعدات الاقتصادية بين فرنسا و دول المغرب العربي دولة، دولة

ملخص الدراسات :

لمعالجة موضوع العلاقات الفرنسية المغاربية تم التطرق إلى المقدمة و ثلاثة فصول و الخاتمة.

حيث تناولنا في الفصل الأول في إطاره النظري لتوضيح مصادر السياسية الخارجية حيث تناولنا في الفصل الأول في إطاره النظري لتوضيح مصادر السياسة الخارجية انطلاقا من تفسيرات النسقية الدولية و التفسيرات النسقية الداخلية وتأثيرها على السياسة الخارجية .إضافة إلى عوامل شخصية التي لها دور في رسم السياسة الخارجية ،باعتبار أن العوامل الداخلية حددت السلوك

الخارجي لدول المغرب العربي ذلك من خلال كيفية تفاعل الأنظمة المغاربة مع العالم الخارجي خصوصا فرنسا.

أهمية الموضوع :

إن منطقة المغرب العربي بموقعها الاستراتيجي والحيوي على الكرة الأرضية من خلال تواجدها على ضفتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي لشمال إفريقيا، وبامتدادها للعالم العربي وبقربها من أوربا، قادرة بأن تكون منطقة دولية حرة بامتياز لتنقل الأشخاص والمنتجات ومنفتحة على الجهات الأربعة للعالم.فدول هذه المنطقة المكونة من تونس وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا تجمع بينها عوامل مادية ومعنوية، من خلال الروابط المشتركة والمعطيات المتشابهة في إطار الجغرافيا والجنس والتاريخ واللغة والدين، كفيلة بالمساهمة في وحدة شعوبها وتجانسها في إطار كتلة واحدة يمكن أن تؤدي إلى خلق التكامل لبناء اتحاد دولي يسوده الرخاء الاقتصادي والتوافق السياسي وحسن الجوار وتحقيق الأمن الاجتماعي والقضاء على مختلف الفوارق والمشاكل بشتى أنواعها في أفق الألفية الثالثة.

ويأتي اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي كونه موقعاً استراتيجياً متميزاً، إذ يعتبر متفرقاً للقاء الشمال وجسراً بين أوروبا وشمال إفريقيا، فهو منطقة ذات أهمية إستراتيجية في التوازنات الدولية، بحيث يشكل دور المد والجزر على المستويين الاقتصادي

والسياسي لبلدان المنطقة، فهو ذا بعد جيو استراتيجي بالنسبة للدول الإقليمية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

تمثل المصالح الاقتصادية أهمية خاصة في الواقع السياسي لكل الدول، مما دفعها خدمة لمصالحها والمحافظة عليها، إلى الاندماج ضمن تكتلات وتجمعات إقليمية جهوية، إذ من الصعب على أية دولة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية أن تدير سياستها الاقتصادية بمعزل عن سياسة التعاون مع الدول الأخرى خاصة المجاورة لتأمين تسويق منتجاتها وتبادلاتها التجارية والمحافظة على استقرارها وأمنها.

ولقد ساندت أوربا الموحدة وعلى رأسها فرنسا المشروع المغاربي من أجل احتكار السوق المغاربية، ومن ثم السوق الإفريقية على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن هذه الأخيرة قد أبدت اهتمامها المتزايد بالمنطقة في إطار العولمة الاقتصادية والسيطرة الأحادية على مختلف مناطق العالم.

تعد فرنسا الشريك التجاري الأول مع دول المغرب العربي، كما يعتبر المتورد الرئيسي لمنتجاتها وخاصة البترول والغاز ومشتقاتها، ولذلك تم تطبيق نظام الأفضلية مع دول المغاربية عبر الاتفاقيات الأولى المبرمة بين الطرفين فرنسا دول المغرب العربي، وقد تضمنت هذه الاتفاقيات الأخيرة المسائل الإقليمية والتجارية والسياسية والأمنية والمسائل الثقافية من منطلق مصالح مستقبلية واعدة.

وقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة ضمن إستراتيجيتها المتمثلة في السعي للسيطرة ومراقبة كل ما يجري في العالم، ولذلك تمثل منطقة المغرب العربي بالنسبة لأمريكا بوابة المرور لقواتها إلى الشرق الأوسط، حيث الثروات البترولية، وهي أيضا منطقة رقابة على أوربا، وخط دفاعي، وعمق استراتيجي لدفاعات الحلف الأطلسي في آن واحد.

وقد خلق هذا الوضع تنافساً بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا استدعى إعادة النظر في خلفيات ومنطق الأولويات الذي يحكم العلاقات الفرنسية المغاربية.

ومن المنطلقات السالفة الذكر تمت معالجة هذا الموضوع من خلال إشكالية تضمنت التساؤلات التالية:

- هل الشراكة الفرنسية- المغاربية تهدف فعلاً إلى إقامة تعاون سياسي، اقتصادي أمني وفقاً لمبدأ المصالح المتوازنة بين الطرفين؟ أم هي شراكة يراد منها احتواء وإعادة إدماج المغرب العربي في المنظومة الفرنسية الجديدة ؟.
- هل تملك فرنسا سياسة واحدة اتجاه دول المغرب العربي؟ أم هناك سياسات معنية تبعا للظروف التاريخية؟ وفي المقابل هل لدول المغرب العربي سياسة موحدة اتجاه فرنسا؟
- ما هو سر اهتمام فرنسا بالمنطقة؟ وما هي مجالات اهتماماتها؟ وكيف يمكن لدول المغرب العربي الاستفادة من التنافس الأمريكي- الفرنسي على المنطقة؟ وما هي البدائل لذلك؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم اختيار الفرضيات التالية:

- إن مصالح فرنسا في المغرب العربي تقتضي مها رسم استراتيجيات وانتهاج سياسة مع أمريكا تسعى بدورها إلى اكتساب نفوذ سياسي واقتصاد في المغرب العربي.
- إن إستراتيجية فرنسا تقوم على فرضية مبدأ التعاون الحر والمستقل بين مجموعتين تنتميان إلى منظومتين حضاريتين مختلفتين، وأن هذا التعاون يعزز من عملية التكامل والأمن الجماعي، ويدعم مبدأ حوار الحضارات.
- أما الفرضية الأخيرة فتقوم على أن إستراتيجية فرنسا تهدف إلى محاولة احتواء وإدماج المغرب العربي في المنظومة الأوربية الفرنسية بحيث تمثل فرنسا الرأي ويمثل العربي في المنظومة الأوربية الفرنسية بحيث تمثل فرنسا الرأي ويمثل المغرب العربي أحد أطرافه في الجنوب.

وعليه تركز الدراسة على القضايا التالية:

- دراسة التفاعلات الفرنسية – المغاربية في جميع أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والإستراتيجية.
- تحديد مصالح كل طرف لدى الطرف الآخر وبالتالي تحديد القضايا والموضوعات التي تتقاطع فيها هذه المصالح، وتلك التي تتناقض إلى المستوى الذي يؤثر على مسار تطور العلاقات الفرنسية المغاربية.

- إبراز البعد الاستراتيجي لفرنسا في منطقة المغرب العربي هل هي إستراتيجية تقوم فعلاً على الشراكة بكل ما تتضمنه من تعاون واستقلالية وتنمية؟ أم هي إستراتيجية تهدف إلى احتواء وإدماج وتكييف المغرب العربي وفقا لمصالح فرنسا.
- وعليه تناولت الدراسة ثلاث محاور حيث تناول المحورالاول : المنطلقات الفكرية التي تشكل الإطار النظري للدراسة عبر مفهوم السياسة الخارجية وعلاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم ومحددات السياسة الخارجية الفرنسية في المغرب العربي.

أما المحور الثاني فقد تعرضنا فيه إلى مكانة وأهمية المغرب العربي في السياسات الفرنسية الأوربية والأمريكية عبر إبراز الموقع الجغرافي الاستراتيجي وكذلك ما تزامن به المنطقة المغاربية من ثروات مادية وبشرية، يمكن أن تؤثر في التوازنات الدولية، خاصة على أثر تعاملاتها مع الاتحاد السوفياتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وخاصة فرنسا.

أما المحور الثالث فقد تمت معالجة أهداف وأبعاد وسياسات فرنسا اتجاه المغرب العربي وفق اتفاقية "ماستريخت" ومسار برشلونة نظراً لتواجد سياسات معينة ومتعاقبة حكمت العلاقة بين فرنسا والدول المغاربية.